مهن وحرف الرقيق في شرق إفريقيا
1806 - 1897م

أ.م.د.بنيان سعود تركي
قسم التاريخ - جامعة الكويت

مقدمة :

عُرف الرق في مناطق متعددة من العالم، ومارسته، بأنماط وأشكال مختلفة، أمم وشعوب شتى، ولكنه ظل طوال العصور المختلفة يمثل حقيقة لا لبس فيها وهى ظلم الإنسان لأخيه الإنسان واستغلاله له وفرض سلطته ونفوذه عليه. وتطورت وسائل الرق وتنوعت أساليبه، مما ساهم بدوره في توسع عملياته. وعانت القارة الإفريقيا، كغيرها، من قارات العالم من ممارسة الرق وتجارته وزادت معاناتها مع الاندفاع الأوربي للسيطرة والاستعمار في العصر الحديث.و كان يوجد مركزان لتجارة الرقيق هما كلوة وزنجبار في الساحل الشرقي للقارة الإفريقيا حيث تعد كلوة مصدرا للتصدير وزنجبار مصدرا للتوريد.[1].

وكان الرق في القرن التاسع عشر الميلادي- محل هذه الدراسة- جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في شرق إفريقية، وكان يشمل الرقيق الذين يعملون في الإقطاعيات الزراعية وكذلك الذين يعملون في السوق المحلية، كما كان يشمل الرقيق من خدم البيوت بمن فيهم جواري ومحظيات. ولعله من المفيد الإشارة إلى أن سكان زنجبار كانوا ينقسمون إلى المجموعات العرقية التالية: العرب والهنود والأوربيين والأفارقة من بينهم الرقيق، وحسب تقدير 1895م فإن الرقيق يمثلون ما نسبته ثلثي عدد السكان في سلطنة زنجبار العربية. [2].

والدراسة التي نتصدى لها لن تتناول تجارة الرقيق والمراحل التي مرت بها عملية إلغاء الرق وإنما تدرس وتحلل المهن والحرف التي كان يمارسها الرقيق خلال بدايات القرن التاسع عشر الميلادي وحتى قبيل نهاية القرن، وتحديدا من عام 1806م وحتى عام 1897 في شرق إفريقيا، وهي الفترة من عهد السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي (سلطان عمان)(1806-1856) حتى إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية 1897م.و سوف نحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم المهن والحرف التي مارسها الرقيق وأهميتها في اقتصاديات السلطنة العربية، وكذلك الآثار المترتبة عليها ومدى تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، وحسب علمي المتواضع لا توجد دراسة علمية أكاديمية باللغة العربية تناولت مهن وحرف الرقيق في شرق إفريقيا، وقد اعتمدت في هذه الدراسة التاريخية على سجلات البرلمان البريطاني والعديد من المصادر والمراجع الأجنبية وبعض الكتابات العربية المتناثرة هنا وهناك.

ويمكن تقسيم الأعمال التي قام بها الرقيق في شرق إفريقيا إلى ثلاثة مجموعات، كالتالي:

المجموعة الأولى: الأعمال المترلية.
المجموعة الثانية: العمل في الإقطاعيات الزراعية.
المجموعة الثالثة : الأعمال الحرة.

الأعمال المترلية:

الرق المترلي:

يعد الرق المترلي أكثر أنواع الرق شيوعا سواء في شرق إفريقيا أو في غيرها من الأماكن، ولعل من ألهم ما ترتب عليه أنه أوجد نظاما خاصا ومميزاً بالعلاقات الشخصية والاجتماعية بين العبد وسيده، ومما يسترعي الانتباه أن من كانوا يقع عليهم الاختيار للقيام بالأعمال المنـــزلية كانوا من بين الأحباش والجريج والأنجزيجية ولعل

الحكمة في هذا ما يتميزون به من أمانة وإخلاص والمحافظة على أسرار البيوت، ومن الطريف أن الزنوج وبشكل عام كانوا لا يقومون بالأعمال المنـــزلية بل يتم اختيارهم للعمل في الإقطاعيات الزراعية، و يعود السبب في هذا إلى ما كانوا يتمتعون به من قدرات جسمانية [3].

وتشمل أعمال الرقيق المترلي التنظيف والفرش والعناية بالأواني والأدوات المترلية ومقابلة الضيوف ويشير «المغيري» إلى أنهم «كانوا يستعملون في خدمة البيوت «ومن هؤلاء العبيد من أتقن علم طبخ المأكولات»[4]. مما يعني أن أغلب العمل في المترل يقع على عاتق الرقيق المترلي سواء من الإناث أو الذكور الذين عليهم تلبية طلب كل من يحتاج إلى خدمة، وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على أن الرقيق المترلي لا يخدم إلا في مترل سيده. وبشكل عام لا يخدم الأحرار من العرب أو الهنود سواء من الإناث أو الذكور تحت أي ظرف من الظروف في الأعمال المترلية في بيوت الآخرين حتى وإن كان في حالة العوز.

ويحرص السيد على أن يحصل الرقيق على حاجته من المأكل والملبس والمسكن ولا ننسى ما كان يتوفر له من العناية به في حالة مرضه وهو جانب على قدر كبير من الأهمية ولعل هذا ما دفع الكثير من الرقيق إلى رفض الحصول على حريته خوفا من أن يفقد هذه الامتيازات، ولا أدل على ذلك من أن أعدادا كبيرة من الرقيق ممن أتيحت لهم الفرصة للحصول على حريتهم فضلوا العيش في كنف أسيادهم السابقين[5].

ومن الملاحظ أن ملابس الرقيق تدل على مكانة سيده، ولهذا يحرصون على هذه المسألة بل ويتباهى الكثير من ملاك الرقيق بما يلبسه الرقيق، فلا عجب أن الرحالة البرتغالي «دورات بربروسا» الذي أشار إلى حالة الرقيق في شرق إفريقيا مبينا' إنسانية مالك الرقيق العربي حتى أنه ليجد صعوبة في التفريق بين الرقيق ومالكه موضحا أن ملاك الرقيق يسمحون لهم بتقليدهم في المأكل والملبس وغيرها من شؤون الحياة [6].

وأجمعت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الرق وعلى وجه الخصوص الرقيق المترلي في سلطنة زنجبار العربية على حسن معاملة السيد لرقيقه، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك عندما أبرز العديد من العلاقات الإنسانية بين المالك ورقيقه، وهنا لابد من التأكيد على أن ما يقوم به عامة الناس لا يختلف عمّا ما يقوم به خاصتهم، فلا عجب أن السيد سعيد البوسعيدي سلطان عمان(1806-1856) عندما أصيب أحد عبيده بطعنة رمح أستدعى بأمر مباشر منه طبيبا لمعالجته[7]، ولعل في هذا توضيح للعلاقة المميزة التي سادها الاحترام والتقدير والوئام والإحساس بالأمان لدى كل من الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما كان يمارس من بيع وشراء للرقيق في شرق إفريقيا هو نخاسة وبيع وشراء لا علاقة له بالدين الإسلامي.

كما كان المالك يوفر للرقيق مكانا للنوم في المترل، كما كان هناك من الرقيق المترلي أيضا من لا يقيم في المترل، وعادة يكون من البالغين وتكون له أسرة وأولاد يقيم في سكن مستقل عن سكن مالكه، وهنا لابد من الإشارة إلى أن كثيرا من الملاك يحرصون على تزويج ارقائهم، وعادة كان يحصل على الزوج أو الزوجة من بين الرقيق الذين كانوا يعملون في خدمة المترل أو من الذين كانوا يعملون في الإقطاعيات الزراعية، ويعود حرص السيد على تزويج رقيقه ذكرا كان أم أنثى ليوفر لهم الاستقرار وفي المقابل يوفرون للسيد استمرارية الخدمة وكذلك أولادهم الذين سوف يرزقون بهم في المستقبل. وكان الرقيق من البالغين لا تنتهي علاقتهم بسيدهم بمجرد الزواج والاستقرار خارج مترله أو في كوخ قريب من مترله وإنما يحرص الرقيق على الحضور لخدمته سواء لفترة محددة أو لعمل محدد، وفي هذه الحالة فأنهم يعملون في أوقات فراغهم خارج مترل سيدهم ويحصلون على مقابل لعملهم، بينما الرقيق المترلي الأصغر سنا يعملون في المترل وتحت الطلب في أي وقت [8]. إن السماح للرقيق المترلي بالزواج والعمل مع استمرارية العلاقة بينه وبين سيده تفسر سر الرابطة القوية التي ربطت بين المالك والرقيق.

كما كان هناك من بعض العرب ممن كانوا يفدون على الساحل الشرقي لإفريقيا بهدف التجارة ويتزوجون من نساء حرائر من أهل الساحل ثم بسبب سفر الزوج ورحلاته كان يوفر لها جارية للصحبة ولخدمتها. كما أن الكثير من أثرياء الهنود امتلكوا الرقيق واحتفظوا بهم لخدمتهم ولعل من أبرز زعماء الجالية الهندية «جيرام سوجي» ملتزم الجمارك في عهد السيد سعيد وأولاده من بعده، كما كان هناك آخرون منهم «تاريا توبان»الذي تولى أيضا إدارة الجمارك في سلطنة زنجبار العربية[9]. وكان الهنود يتحايلون على تحريم الإدارة البريطانية لهم بامتلاك الرقيق بالادعاء بأنهم من رعايا السلطان، وكانوا يحصلون على الرقيق بالشراء أو بتأجيرهم من ملاكهم العرب والسواحيليين [10]. كما يستخدم العديد من الهنود الرقيق من الإناث في منازلهم، ولعل من بين الأعمال التي يقمن بها جلب المياه، ومن المعروف أن مهنة جلب المياه مهنة شاقة حيث كان عليهن جلب المياه من مسافات بعيدة وتحتاج المهنة إلى صبر وجهد، ومن الممكن أن أضيف هنا أن المرأة الحرة وبالذات المرأة العربية في شرق إفريقيا كانت لا تخرج من بيتها إلا للزواج أو لدفنها[11].

المحظيات:

تعد المحظيات والسراري ضمن الرقيق. وكان أثرياء العرب والسواحليين يقومون بشراء عدد من الرقيق يختار من بينهن محظيات. ويذكر «المغيري أن العرب أخذوا يتنافسون في عهد السيد برغش بن سعيد البوسعيدي (1870-1888) في امتلاك الجواري والخدم لدرجة «أن الغني من العرب في ذلك الزمان من كان في دائرة قصره غير أقل من ثلاثين مستخدما من الزنوج والحبوش والانجزيجية...ومن العرب من يملك ألف نفر من العبيد، ومنهم إلى ستمائة وثلاثمائة كل بقدر حالته في الغنى والثروة»، ويكمل «المغيري» بقوله: «إن من جميل العرب في هؤلاء الزنوج وحسن المعاملة

لهم أن تزوج العرب منهم، وصارت بذلك الزنجية أما للسيد الجليل، وأما للعربي النبيل»[12].

كما لجأ العديد من أثرياء الهنود وبالذات من الهندوس ممن يفدون إلى شرق إفريقيا دون زوجاتهم إلى تملك محظيات، ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الهندوس بشكل عام لا يحضرون زوجاتهم معهم إلى شرق إفريقيا مادام هدفهم ليس الاستقرار وإنما جمع أكثر قدر من المال ومن ثم العودة إلى الوطن الأم وعندما يغادرون المنطقة يتركون محظياتهم خلفهم ، بينما يفضل المسلمون جلب زوجاتهم معهم بهدف الاتجار والاستقرار، وفي حالة المغادرة فإنهم عادة يأخذون المحظيات معهم. وفي هذا الصدد يشير «أنكتر هامرتون» القنصل البريطاني في زنجبار في عهد السيد سعيد بقوله» لا يوجد بانيان هندوسي، آو هندي مسلم ممن أستقر في شرق إفريقيا لبعض الوقت لم يشتر آمة يعيش معها خلال مدة إقامته هناك.وفي حالة مغادرتهم عائدين إلى الوطن الأم فإنهم كانوا «عادة ينقلون ملكيتهم أو بيعهم إلى أحد الأصدقاء من طائفتهم» [13].

يكون العمل سهلا عندما يكون المالك غير متزوج وتنحصر مهامهن في الأعمال المترلية الخفيفة ويحظين بمكانة ومترلة في عين المالك ويحصلن على هدايا كما كان لها امتياز على غيرها من الرقيق.وفيما لو حصل وأنجبت طفلا فإنها تعد أم ولد وتصبح لها حقوق كما لابنها الذي يصبح وريثا نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، وتعد صفة أم الولد من الامتيازات وحيث كانت لا تباع ومن الممكن أن تحصل على حريتها بعد الولادة مباشرة أو تصبح حرة بوفاة مالكها[14]، وفي هذا الصدد يذكر «بوركهارت» أن بيع العربي أمته بعد خدمة طويلة يعد من الأعمال غير المحببة بينما لا يتورع الإنجليزي عن القيام بهذا العمل [15]، وألقت الأميرة سالمة بنت سعيد الضوء على بعض ممارسات الأوربيين فيما يتعلق بتملك الجواري والمحظيات في شرق إفريقيا وتناولتها من ناحية إنسانية بقولها «فغالبية الأوربيين الساكنين في بلاد الشرق

يشترون العبيد ويقتنونهم في بيوتهم ومزارعهم. وهم يخفون ذلك عن مواطنيهم في وطنهم أو يبررون ذلك بحجة البحث العلمي» وتسترسل الأميرة مؤكدة» وأكثر من هذا فقد برهن الأوربيون أنهم أقل إنسانية تجاه الرقيق من العرب» وحجتها في ذلك «فالعربي يعتق جواريه ولا يبيعهن إذا ما أنتفت حاجته إليهن، حين يعمد الأوربيون – المضطرون بدافع السفر إلى التخلي عن رقيقهم – إلى بيعه في الأسواق «وللتأكيد على صحة ما تقوله أشارت الأميرة سالمة «وأذكر مرة أن الاستياء عم جزيرة زنجبار حين باع أحد الإنجليز المسافرين خليلاته السوداوات إلى معاونه العربي سرا»، ولم تكتف الأميرة بما أوردته بل أوضحت بأن القنصل الفرنسي في زنجبار قد اشتكى جارا له يسئ معاملة جواريه السود» ثم اكتشف لاحقا أن للقنصل الفرنسي «خليلة زنجية وأنها وضعت له بنتا سوداء جميلة تولت رعايتها وتربيتها الجمعية التبشيرية» [16]. مما يوضح بجلاء أن تملك المحظيات لم يكن حكرا على جنس معين.

ويذكر «المغيري» « أن ثمن الخادمة المستعملة للتسري المشهورة بالملاحة من خمسمائة روبية إلى ألف روبية، وتزين هذه الجارية بأنواع من حلى الفضة والذهب لا تقل قيمتها عن ألفى روبية « والطريف في هذا الأمر أن المحظية أو الأمة يشترى لها خادمة لتخدمها، ويسترسل «المغيري» فيما يتعلق بذلك بقوله «وتخدم هذه الجارية أو الجواري بإماء من بنات جنسها وتكون كأنها سيدة عربية أو أعز إقبالا « ولعل السبب وراء ذلك كما أوضح «المغيري» «لأن حب الجواري تسرب إلى أفئدة أكثر العرب، حتى صرن شغلا شاغلا في قلوب الرجال» [17].

العمل في الإقطاعيات الزراعية :

عرف الساحل الشرقي لإفريقيا الرق وتجارة الرقيق منذ أقدم العصور. ومارس العرب والأفارقة والهنود والأوربيون تلك التجارة المربحة والتي مرت بفترات ازدهار واضمحلال حسب الظروف والأوضاع الاقتصادية سواء في المنطقة أو المناطق القريبة

من الساحل، وتوسعت تجارة الرقيق في العصر الحديث وازدادت أعداد الأرقاء، إذ في نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر كان عدد الرقيق بحدود ثلثي عدد السكان والذي كان 208.700 نسمة، ولا يخفي أن التوسع في زراعة القرنفل كان لها الأثر الكبير في نمو هذه التجارة المربحة[18].

و تبنى السيد سعيد سياسة اقتصادية إذ شجع الهنود على أن يكونوا سماسرة ووسطاء العمليات التجارية بينما أعطى العرب الأراضي والإقطاعيات الزراعية وترك السواد الأعظم من السكان ونقصد بهم الأفارقة للعمل لدى العرب والهنود.وقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية أن شجعت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على التوسع في تجارة الرقيق إذ أدى بالعرب من أصحاب الإقطاعيات الزراعية إلى التوسع في الزراعة وإدخال محاصيل زراعية جديدة كزراعة القرنفل والتي يعود الفضل للسيد سعيد بن سلطان في التوسع بزراعتها للدرجة التي أصبحت فيما بعد عماد الاقتصاد الوطني[19].

وترتب على هذا التوسع الزراعي في زراعة القرنفل ومزارع القصب الحاجة الماسة إلى المزيد من الأرقاء.وقد شجع تزايد الطلب على الأرقاء ازدهار سوق النخاسة في سلطنة زنجبار العربية وكذلك في الأسواق الأخرى على طول الساحل الشرقي لإفريقيا، وكما ذكرنا في البداية فإنه يوجد مركزان أساسيان للأرقاء في شرق إفريقيا مركز تصدير هو ميناء كلوة والذي يعد بحق الميناء الرئيسي للتصدير وميناء زنجبار الذي كان يعد الميناء الرئيسي للتوريد من وسط وداخل القارة الإفريقيا. ويشار إلى أن السيد سعيد كان يعد وبطريقة غير مباشرة من أكبر تجار الرقيق حيث كان يحصل على 100 ألف ريال سنوياً من وراء تلك التجارة المربحة[20].

وكما أشرنا سابقا فإن العرب والأوربيين والهنود شاركوا في تشجيع الرق وتجارة الرقيق. وقد ترتب على التوسع الزراعي اقتراض عدد كبير من العرب أموال من المرابين الهنود الذين نجحوا بسبب عجز بعض العرب عن السداد في وضع أيديهم

على تلك الإقطاعيات الزراعية، مما مكن الهنود بالتالي من تملك عدد كبير من الرقيق ممن كانوا يعملون في تلك الإقطاعيات[21]، وكما تشير السيدة سالمة أن بعض رعايا بريطانيا من الهندوس والبنيان «يملك المئات من العبيد يشغلهم في إدارة مزارعه» ويعتقد أن معدل ما يملكه الهندي ثلاثين رقيقا في المزرعة الواحدة، كما كان «جيرام سوجي» مسئول الجمرك يتقاضى عن كل رقيق يمر عبر الجمارك دولارين من صنف ماريا تريسا وأخذ يتهرب من تسجيل الرقيق في سجلاته الرسمية حتى لا يضطر للدفع للسلطان حيث كان السلطان يحصل على دولار ماريا تريسا عن كل نفس من الرقيق يمر عبر الجمارك على طول الساحل الشرقي لإفريقيا، كما كان «سوجي» نفسه يملك 400 من الرقيق، وقد نجح الهنود من رعايا بريطانيا الذين لا يحق لهم تملك الرقيق حسب الاتفاقيات الموقعة في الالتفاف على تلك الاتفاقيات بتسجيل الرقيق بأسماء عرب وسواحليين أو ترك العرب أصحاب الإقطاعية الأصليين يشرفون على تلك الإقطاعيات ويدفع لهم المالك الجديد أموال نظير إشرافهم، أضف إلى ذلك أن الهنود كانوا يدعون أن الرقيق مملوك لأقارب أو شركاء لهم من غير رعايا بريطانيا[22]، وكان ذلك يتم تحت سمع وبصر الإدارة البريطانية في سلطنة زنجبار العربية.مما يعني تغاضي بريطانيا عن تطبيق ما تنادي به من محاربة للرق حماية لمصالح رعاياها الهنود الذين تستغل تبعيتهم لها للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العربية بهدف حماية مصالح بريطانيا العظمى في مناحي الحياة الأخرى.ومن المفارقات أن غض النظر عن الهنود من رعايا بريطانيا في ممارسة الرق وتجارة الرقيق يقابله تشدد ضد العرب والسواحيليين بحجة الدوافع الإنسانية، فلا عجب أن وصفت الأميرة سالمة حركة محاربة الرق بمظاهرها المختلفة بأنها ما هي إلا «مجرد دجل»[23].

والرقيق في الإقطاعيات الزراعية ملك لصاحب الإقطاعية يستغله متى ما يشاء وكيفما يشاء، ويفضل أصحاب الإقطاعيات الزراعية العبيد الزنوج لخدمة الأرض، وفي هذا الصدد يذكر «المغيري» «وأما العبيد الزنوج فأكثر استعمالهم في خدمة

الشوانب (المزرعة) من زراعة المأكولات وكليمة شجرة القرنفل والنارجيل وحصاد ثمارها، وغير ذلك من زراعة المأكولات»، ويحصل الرقيق على قطعة من الأرض للانتفاع بها ويبنى عليها بيته ويعمل بها يومين في الأسبوع لتوفير حاجياته الأساسية، وما يحصل عليه من دخل في هذين اليومين فهو ملك له لا يشاطره فيه مالكه، أما أيام الأسبوع الخمسة الباقية فيعمل في أرض سيده من طلوع الشمس وحتى غروبها. ويشرف على الرقيق شخص يطلق عليه أسم «ماسميزي» ويكون عادة من الأحرار.ويعد «الناقورة «رئيسا لهؤلاء الرقيق وعادة يكون من بينهم ، بينما يعتبر»المقدم « نائبا له.. ويبلغ المالك «الماسميزي» الذي بدوره يبلغ «الناقورة» الذي يبلغ «المقدم»، وفي حالة رغبة المالك في إبلاغ الرقيق بأمر ذي أهمية يضرب لهم «الناقورة» «الطبل» [24].

ويصف «المغيري بقوله «وهذا الطبل مصنوع من جذع الإمبا، ويعلق في آخر برزة البيت « وتستخدم عصا غليظة من الخشب لدق الطبل ويكون له صوت مسموع في جميع أرجاء المزرعة، ويقوم الرقيق عند سماع الصوت بالاتجاه نحو مصدره للاجتماع وعليهم الاستجابة الفورية « وإن كان في أعلى شجرة القرنفل أو النارجيل». ويضرب الطبل في اليوم الواحد عدة ضربات خاصة أوقات جني المحصول أو أيام المطر لنقل القرنفل المشمس في العراء خوفا عليه من البلل[25]. كما يكلف رقيق آخرون بمهام في الإقطاعية الزراعية ولكنها أقل أهمية، وهؤلاء يكونون في العادة من الرقيق المولودين في الإقطاعية.

ويعمل الرقيق في الإقطاعية الزراعية خمسة أيام في الأسبوع من الساعة التاسعة صباحا وحتى الساعة الرابعة عصرا، ولا يعني هذا الالتزام الصارم بتلك المواقيت ومن المعروف أن الرقيق في الإقطاعية الزراعية عندما ينتهي من العمل المطلوب منه فإنه يستغل الوقت لعمل ما يشاء أو للعمل في قطعة الأرض الممنوحة له

من قبل سيده، كما من حقه العمل في أرضه قبل وبعد ساعات العمل في الإقطاعية. وهنا يلعب المشرف على الإقطاعية دورا كبيرا إذ أن أصحاب الإقطاعيات ليس بالضرورة يقيمون في الإقطاعيات الزراعية وإنما يتركون الإشراف عليها للمشرف والذي من الممكن أن يكون أحد هؤلاء الرقيق.ولعل هذا يعد من أحد أسباب تدهور الوضع الاقتصادي للعديد من ملاك الإقطاعيات الزراعية حيث كان الجيل السابق من الملاك يعمل ويشرف على إقطاعيته الزراعية بينما أولادهم فضلوا بحبوحة العيش وحياة الرغد(26).

ويذكر «اوسليفان» أحد الممثلين البريطانيين في جزيرة «بمبا» أن الرقيق وقت الحصاد يعملون اليوم كله بحيث لا يقل عملهم في اليوم الواحد عن 8 - 9 ساعات. ويحصلون في المقابل على الطعام وفي نهاية الحصاد يحصل كل منهم على ملابس، ويحصل الرقيق العاملون في الإقطاعيات الزراعية في العادة على ملابس كل ستة أشهر أي مرتين في السنة، وهى عبارة عن قطعة قماش من القطن بيضاء للرجل بينما تحصل المرآة على قطعتين من الملابس، أما الرقيق الذين لا يحصلون على المأكل والمسكن والملبس عدا ما يعطى كل ستة اشهر فيحصلون على مقابل نقدي يعادل نصف ما يحصل عليه نتيجة العمل في قطعة الأرض التي تمنح لهم والتي يعمل بها يومين في الأسبوع(27).

الرقيق والأعمال الحرة:

العمال الأحرار والإقطاعيات:

بدأت تجارة الرقيق تزدهر شيئا فشيئا مع الاندفاع الأوربي في العصر الحديث. ويذكر الكولونيل رجبي- الذي أصبح فيما بعد القنصل البريطاني في زنجبار- بأن تجارة الرقيق توسعت حيث أخذت الشركات التجارية الفرنسية العاملة في شرق إفريقيا بشراء أعداد كبيرة من الأرقاء، بل إنه أشار إلى أن تجارة الرقيق الفرنسية في

شرق إفريقيا فاقت تجارة الرقيق لدى المجموعات العرقية الأخرى.وكانت من أبرز الشركات الفرنسية شركتا «رابو» و«فيدال»والتي تعمل على توفير الأرقاء للعمل في المستعمرات الفرنسية في شرق إفريقيا[28].

و العمال الأحرار نظام لجأت إليه فرنسا في شرق إفريقيا وفي هذا النظام يقوم التاجر الفرنسي بدفع مبلغٍ من المال ثمنا للعبيد مما يعطيه الحق بشحنهم إلى إحدى المستعمرات الفرنسية في جزر «ريو نيون» و«موريشيوس» و«مدغشقر» للعمل هناك فترة زمنية بدون أجر ويستمر العامل على هذا المنوال إلى أن يستوفي التاجر الفرنسي المبالغ التي دفعها ثمنا للعبد ومن ثم يعطى العبد الحق بالعمل مقابل أجر وهذه ببساطة وسيلة من الوسائل التي لجأت إليها فرنسا للتحايل على الاتجار بالرقيق تحت ذريعة الاستيراد الحر للعمالة[29]. وكانت فرنسا قد استغلت الاتفاقية الموقعة مع السلطنة العربية لمنع السفن البريطانية من تفتيش السفن التي تحمل العلم الفرنسي ولهذا لجأ الكثيرون من تجار الرقيق وعلى رأسهم الهنود إلى رفع العلم الفرنسي لتفادي عملية التفتيش التي تقوم بها السفن الحربية البريطانية بذريعة محاربة الرق وتجارة الرقيق. وكانت الحجة التي لجأت إليها فرنسا أن الهنود من رعايا بريطانيا أو رعايا المحميات البريطانية في الهند كان يوافق لهم في السابق بالتعامل بتجارة الرقيق مع الشركات والمؤسسات الفرنسية مع حصانة من العقاب[30].

العمل الحر خارج الإقطاعيات

كان العرب في السابق يعملون جهدهم على ألاَ يعمل عبيدهم خارج إقطاعياتهم أو منازلهم وقلة من العرب فقط الذين كانوا يسمحون لعبيدهم بالعمل الخارجي ناهيك عن المبيت خارج الإقطاعية أو المترل. كما كان العديد من الملاك يلجأ ون إلى الاستعانة بأحد المملوكين له ممن يجد فيه النباهة وحسن التصرف لإدارة أملاك سيده، وينطبق هذا الأمر على جميع المهن والأعمال، ويشير «المغيري» «وإن من المماليك

يومئذ الأمناء والمحافظين والمديرين في أموال أسيادهم، وكم من زنجي صار شريكا للعربي من جهة التوارث» [31].

وهنا لا بد من التأكيد على أن الرقيق الذين يقومون بمهمات قيادية (كنواخذة السفن البحرية أو قيادة القوافل البرية) عادة يحصلون على جزء كبير من العوائد أو يتقاسمون ما يتم الحصول عليه من أرباح مع أسيادهم.وقد أدي تطور الأوضاع الاقتصادية وزيادة الطلب على العمالة إلى قيام بعض ملاك الرقيق من العرب والهنود والسواحيليين والقمريين(جزر القمر) إلى الاستفادة منهم بدفعهم للعمل الحر خارج المنزل أو الإقطاعية. كما لجأ بعض العرب من محدودي الدخل وأغلبهم من العرب الحضارمة إلى شراء عدد محدود من الرقيق للانتفاع بهم بحيث يسمح لهؤلاء الرقيق المحدودي العدد بالخروج للعمل، ومن المفارقات أن بعض هؤلاء الملاك الحضارمة والقمريين يلجأون للسكنى مع رقيقهم في مناطق غالبية قاطنيها من الرقيق[32].

وقد كان لهذا تأثيره الإيجابي والسلبي، فمن الناحية الإيجابية صار المالك يحصل على دخل ثابت من عمل الرقيق في الخارج إلا إن سلبيته تكمن في إهمال الإقطاعيات الزراعية ثم تدني المدخول شيئا فشيئا، كما لابد من الإشارة إلى التغيرات الكبيرة التي حدثت لهذا النوع من العمالة سواء من حيث العلاقة مع مالكهم أو من حيث ما يحصلون عليه من أجر، كما نشير بأنه نظراً لندرة عمل الأحرار في كل من الجزيرتين زنجبار وبمبا ومحاولة لتطبيق ما تنادي به قنصلياتهم من تطبيق لسياسة محاربة الرق والاسترقاق فقد لجأ الأوربيون والهنود إلى وسيلة للحصول على العمالة وتتمثل في استئجار الرقيق من ملاكهم للخدمة المنزلية أو للاشتغال في الأعمال التجارية المختلفة، وهنا لابد من التأكيد على أن ملاك الرقيق كانوا من العرب والهنود وكان الرقيق يحصلون على أجور مقابل العمل الذي يقومون به،وعادة تدفع الأجور لمالكهم

مباشرة وهو من كان يقوم بعملية الدفع لرقيقه. كما قام هنود من أصحاب الحوانيت الصغيرة بشراء عدد محدود من الرقيق لمساعدتهم في إدارة حوانيتهم [33].

وهنا لابد من القول إنه في البدايات الأولى كان السيد يسمح للرقيق الذي يمتلكه بالعمل خارج المترل بحيث يعود في المساء لمترل سيده ويعطي للسيد كل ما حصل عليه من أجر دون أن يحتفظ لنفسه بشيء، مادام المالك يوفر له حاجياته من مأكل ومسكن وملبس بالإضافة إلى حصوله على يوم راحة وهو يوم الجمعة، ويتفاوت ما يحصل عليه الرقيق ولكن بشكل عام يحصل العامل الرقيق في الشهر على عشر روبيات في المدينة أو ثمان روبيات في المناطق الريفية لعمل يمتد لثمان ساعات في اليوم[34].

ومن الملاحظ أنه بمرور الوقت حدث تغير في طريقة التعامل مع هذه المجموعة من الرقيق، ولكن إلى الأفضل بالنسبة للرقيق إذ أصبح يسمح لهم بالعمل في أي مكان يرغبون العمل فيه و لم يعد يشترط المالك عودتهم إلى المترل أو الإقطاعية ومن حقهم إيجاد مكان للسكني دون أن يتحمل مالك الرقيق تكاليف الإقامة أو المأكل أو الملبس ولكن الأجر الذي يحصل عليه الرقيق لا يعطى كله للمالك وإنما أصبح يحصل على أجر خمسة أيام بدلا من ستة أيام بينما اليوم السابع يعد راحة للرقيق كما ذكرنا. وكان للرقيق الحق في الاحتفاظ بأجر اليوم السادس وان ينفقه كيفما شاء [35].

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل طرأ تغير آخر لمصلحة الرقيق، وهنا يجب أن نضع في اعتبارنا أن هذه التغيرات لم تحدث من فراغ وإنما لأسباب عديدة منها سياسة محاربة الرق وتجارة الرقيق في سلطنة زنجبار العربية تلك السياسة التي لجأت إليها بريطانيا بحجة محاربة الرق وتجارة الرقيق التستر وراء أهداف إنسانية بينما كانت في حقيقة الأمر تحمل في طياتها أهدافا استعمارية للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العربية.ومن أهم التغيرات التي طرأت فيما بعد هي انخفاض ما يقدمه الرقيق لمالكه إلى الدرجة التي يكون فيها سعيد الحظ من الملاك من يقتسم معه الرقيق ما يحصل عليه

من أموال، وقد لعب هذا دوره الاقتصادي خاصة على أولئك الملاك من ذوى الدخل المحدود الذين لا دخل لهم سوى عدد محدود من الرقيق ممن يعملون لمساعدته، ويعد هؤلاء الرقيق مصدر دخلهم الوحيد، ويحصل هؤلاء من 3 أنات إلى روبية واحدة في عام 1897م. (36)

العمل في الحرف :

سمح العرب للرقيق بالتجارة أو بأي عمل لحسابهم الخاص، فلا عجب أن أتقن عددٌ من الرقيق فن البناء والعمل في الخياطة والعمل في النجارة على أنواعها من أبواب ونوافذ وصنع السرر وصنع السفن، أما جلب المياه فقد كان من مهمة الإناث من الرقيق وهن يعملن أربعة أيام في الأسبوع لحساب مالكهن ويومين لحسابهن واليوم الأخير وهو الجمعة للراحة من شقاء العمل،كما تعمل الإناث كخدم في البيوت للتنظيف لوقت محدد دون الالتزام ببيت محدد، كما تعمل الإناث من الرقيق كعاملات موسميات في الإقطاعيات الزراعية لقطف القرنفل.(37)

كما عمل الرقيق ككتبة وكحرس للسلطان،وكان كل سلطان يتولى حكم السلطنة العربية في زنجبار لديه عبيده الخاصون به والذين يعملون على حمايته وتنفيذ أوامره، أضف إلى ذلك أن الأثرياء وأبناء الأسرة الحاكمة كانوا يتباهون بما لديهم من رقيق وكانت كثرة الرقيق تدل على المكانة المتميزة، كما عمل بعضهم كنواخذة وكبحارة وصائدي أسماك، ويشار إلى أن معظم بحارة السفن السواحيلية من الرقيق، ووجدت السفن الحربية البريطانية التي عملت على محاربة الرق وتجارة الرقيق صعوبة في التمييز بين الرقيق والأحرار (38).

الحمالون:

عمل الكثير من الأرقاء حمالين والعمل كحمال يعد من الأعمال الصعبة والمضنية والذي يحتاج إلى قوة بدنية للتحمل ومن بين الأعمال التي يعمل بها الحمالون العمل في

ميناء زنجبار ويشمل تحميل وتنزيل البضائع وأية أعمال مرتبطة بخدمة الميناء والشاطئ. كما جابهت الكثير من القوافل العربية التجارية المتجهة للداخل مصاعب منها الحاجة للحمالين وكذلك العمل مع المستكشفين والرحالة أو العمل في مناطق بعيدة بعقود مع حكومات غربية[39]، وفيما يتعلق بالعمل كحمالين في ميناء زنجبار فإنه يشار إلى أن المشرفين على هؤلاء الحمالين هم من الحضارمة ويتم التعاقد معهم عن طريق مالكهم بعقد وتدفع أجورهم لمالكهم الذي يدفع للرقيق جزء مما حصل عليه.ومن الطريف أنه عندما لا يكون مالكهم مرتبطًا بعقد للعمل لهم كحمالين فإنه بإمكانهم أن يعملوا ساعات إضافية وما يحصلون عليه يكون لهم ولا يشاركهم مالكهم في هذا الأجر الإضافي [40].

كما كان الرقيق يعملون كحمالين داخل القارة الإفريقية وهم من يقع عليهم مهمة حمل البضائع أو العاج من الداخل إلى الساحل. ومن الممكن القول أن هناك علاقة بين زيادة الطلب على العاج للأسواق الخارجية وزيادة الطلب على الرقيق لحمل العاج. ويصف الكثير من المستكشفين الغربيين ورجال التنصير المسيحي كديفد لفنجستون بعض الممارسات ورحلة الأرقاء وهم يحملون على رؤوسهم العاج ومكبلين بالأصفاد ويساقون بالسياط ويشير إلى إن كثيرا منهم يسقطون صرعى أثناء الرحلة الطويلة بسبب الوهن والتعب [41]

القوافل التجارية:

عرفت شرق إفريقيا القوافل منذ عصور موغلة في القدم. وتطورت وتوسعت في القرن التاسع عشر الميلادي، ويعود السبب في ذلك نتيجة لما حدث في شرق إفريقيا بوجه عام وزنجبار بوجه خاص من تطور اقتصادي مع قدوم السيد سعيد بن سلطان ومنحه الأراضي للعرب كما سبق وأن أشرنا. وقد يكون مالك القافلة عربيا أو هنديا أو أوربيا وخاصة في العصر الحديث ويقود القافلة بشكل عام أفارقة أو

سواحيليون أو أرقاء مملوكين لأحد تجار الرقيق ممن لديهم حظوة ومكانة لدى سيدهم ويثق بهم لأداء هذا العمل، كما قاد تلك القوافل ولكن بدرجة أقل مغامرون عرب، كما أشارت بعض المصادر وإن كان بصورة محدودة إلى هنود وأوربيين[42]. وكان تجار الرقيق يشقون طريقهم إلى الداخل للحصول على حاجتهم من الرقيق سواء عن طريق الشراء أو الخطف، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن التجار الهنود كانوا يعدون وبحق أهم الممولين لتلك القوافل التجارية[43].

وهذه القوافل كانت إما للتبادل التجاري أو لجلب الرقيق من الداخل وقد يكون الهدف الاثنين معا. وتغيرت الطرق التي أتبعتها القوافل سواء للتجارة أو لجلب الرقيق بسبب نمو هذه التجارة، فبعد أن كانت الطرق تقتصر على الأماكن القريبة من الساحل توسعت وامتدت إلى العمق الإفريقي في الداخل ولعل من أهمها الطريق الشمالي والأوسط والجنوبي ثم وجد طريقان آخران والطرق المشار إليها هي الطرق الداخلية وهناك الطرق الخارجية. ولعل من أهم تلك الطرق الداخلية الذي يبدأ عند منطقة «بجامويو» على الجهة المقابلة لزنجبار ويتجه جنوبا حتى الوصول عند بحيرة «تنجنيقيا» مرورا بأكبر المراكز التجارية العربية في الداخل «تابورا»[44].

وتؤكد الأميرة سالمة تعرض الجلابة للمصاعب التي يتعرض لها الأرقاء. كما كانوا يحرصون على سلامة الأرقاء الذين كانوا يشكلون سلعتهم وتجارتهم، وان القافلة هي كل ثروته ورأس ماله مما يعني مصلحة متبادلة وتشير الأميرة بقولها: ولهذا فان من مصلحتهم الإبقاء على العبيد أحياء سالمين ليتسنى لهم بيعهم في الأسواق. وتكمل الأميرة قولها انه ما إن تصل القافلة للجهة المرغوبة حتى تبدأ العناية الكاملة بأفرادها [45].

ويؤكد العديد من الباحثين الغربيين على أن الجلابة العرب يعاملون الأرقاء معاملة تميل إلى الرفق لا العنف كما يحرصون على توفير الطعام والماء لهم أثناء الرحلة

الطويلة، وتؤكد هاملتون أن الأرقاء يتناولون نفس الطعام الذي يتناوله الجلابة ويتعرضون لنفس الأخطار التي يتعرضون لها [46].

وأعطى ارنولد ويلسون وأوماني وكثيرون غيرهم صورة بينوا فيها أن الأرقاء يحل وثاقهم وتقدم لهم الوجبات الغذائية والتي لا تختلف عما يتناوله بقية البحارة كالسمك والأرز والتمر، كما أشاروا إلى تزويدهم بالملابس التي تستر عوراتهم [47]. ويستمر «ويلسون» «وأوماني» في وصفهم للأرقاء بعد الرحلة وبيعهم بقولهم أنهم يعملون في صيد اللؤلؤ أو الخدمة المترلية، بل إنهم أعطوا صورة للأرقاء بعد بيعهم ومقارنة أوضاعهم الجديدة بما كانوا عليه قبل العبودية قائلين بأنها في غالب الأحيان تتحول إلى الأحسن ويعتقد بان الحياة الجديدة أقل شقاء من حياته السابقة ويقصد بها حياته مع قبيلته الإفريقية[48]. وقد ذهب هولنجزوورث إلى القول أن الملاك العرب كانوا سلسين في تعاملهم مع الرقيق و لم يلجأوا بشكل عام إلى العنف ويعاملون الرقيق كأنهم جزء أو فرد من العائلة لا كالقطيع [49].

كما أشار أحد الكتاب أن الرقيق بعد تحريرهم يصبحون رقيقا بالأجر خاصة إن كان يعمل مع أوربي أبيض ومن المؤكد أن الكثيرين يفضلون أسيادهم العرب على رؤسائهم في العمل من البريطانيين الذين يطلبون منهم عملا شاقا وفشلوا في معاملتهم كآدميين [50].

وفي المقابل تناول كتاب غربيون آخرون المسألة من زاوية أخرى وحاولوا إعطاء صورة سلبية عن الجلابة وكيف كان الأرقاء يقيدون بسلاسل كقطيع من الأغنام[51]كما صور البعض كيفية نقل الأرقاء من دواخل القارة الإفريقيا إلى الساحل الشرقي لإفريقيا بما يحملونه على ظهورهم أو رؤوسهم من بضائع مقيدين ببعضهم البعض بالسلاسل ويساقون بالسياط، وموضحين بطرق مختلفة ما يعانيه الأرقاء من مشقة وإعياء وكثير منهم يموتون أثناء الرحلة المرهقة كما أشار آخرون إلى نقل

الأرقاء من الساحل الشرقي لإفريقيا إلى منطقة الخليج العربي والمعاناة التي كان يعانيها الأرقاء خلال تلك الرحلة متناولين صغر حجم السفن وندرة المياه والغذاء والى عملية تكديسهم المخالف لأبسط حقوق الإنسان[52].

الرقيق ملاك الرقيق:

يوجد في زنجبار عدد من الرقيق ممن يملكون الرقيق، وقد يكون ما يملكه من الرقيق محدودا جدا وقد يملك أعدادا كبيرة منهم، فلا غرابة أنه كان يوجد عدد من الأثرياء الرقيق، ولما كان المالك يرث رقيقه فقد استفاد كثيرون مما تركه رقيقهم من أملاك وأموال، ومن الأمثلة الصارخة العبدان الحبشيان «ياقوت» و»أمبار» وكيلها السيد سعيد في زنجبار قبل انتقاله للاستقرار فيها فقد وقع كل ما يملكانه من أملاك ومداخيل تحت يد السيد سعيد بعد وفاتهما حيث يحق حسب الشرع الإسلامي للسيد أن يرث رقيقه[53]. وفي هذا الصدد يذكر «المغيري» «إن من هؤلاء الزنوج من كانت له يومئذ أملاك وجواري وشوانب (مزارع) من أبناء جنسه»، وقد أورد «المغيري» أسماء بعض هؤلاء الملاك ومنهم «موسى بن زايد» الذي يعد «خادم «البوسعيد، ومن المفيد الإشارة إلى أن أملاك «موسى» في بمبا» وحدها تشمل «ستة آلاف قورة قرنفل» يعمل عليها «ستون خادما» وليس هذا فحسب وإنما يعد مترله مكانا يلتقي فيه علية القوم أو كما قال «المغيري» « وكان يزوره أكابر العرب ويؤكد «المغيري» و«كثير من أمثاله في زمن العبودية من كانت له أملاك وشوانب وعبيد».[54] وقد برزت إشكالية أثناء تحرير الرقيق سنة 1897م وهي لمن يدفع التعويض إذ كان مالك الرقيق نفسه رقيقا، كما أثير مدى أحقية المالك في عتق رقيقه إن كان المالك نفسه رقيقا.[55].

وما ينطبق على الرقيق الذكور ينطبق على الإناث فقد عملت أعداد لا بأس بها في الأعمال الحرة ومن الملاحظ أن العرب والهنود كانوا يملكون عددا من الرقيق

الإناث الذين يسمحون لهن بالعمل الحر مقابل الحصول على جزء من دخلهن ولكن الوثائق المتوفرة لم تسعفنا في إيجاد رقيقات يملكن رقيقات كما حال الرقيق الذكور. وتشير الوثائق المتوفرة إلى أن أعدادا منهن يسكن في منازل بعيدا عن ملاكهن ويرسلن المبالغ لأسيادهن، ومن الطريف أن أسيادهن في حالة عدم استلامهم مبالغ منهن يطالبوهن بالعودة والعمل لديهم أو في الإقطاعيات (56).

وقد لعب السماح للرقيق في العمل الحر دوره في تنشيط الحركة التجارية وفي خلق وظائف جديدة وبروز عمالة فنية أخذت تتقن العديد من الأعمال التي كانت السلطنة العربية في حاجة ماسة لها.

خاتمة:

شارك العرب والهنود والأوربيون والأفارقة في عملية الرق والاسترقاق في شرق إفريقيا. ويعد الرق خلال القرن التاسع عشر الميلادي جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. وقد أعتمد الملاك وبشكل كبير على الرقيق المترلي في كل ما يتعلق بشؤون المترل والاعتناء به، كما تمتعت السراري والمحظيات بامتيازات وخدمات إلى الدرجة التي كان المالك يوفر للمحظية من يقوم على خدمتها، ويعامل أبناءها على قدم المساواة في الحقوق والواجبات مع أبناء سيدها الآخرين. وعمل أغلب الرقيق في الإقطاعيات الزراعية المملوكة للعرب والهنود في شرق إفريقيا وتمتعوا بحقوق وفرضت عليهم واجبات، وارتبطوا بشكل عام بعلاقات جيدة بملاكهم، وترتب على عملية التعامل اليومي إنشاء علاقة وطيدة بين الرقيق ومالكه، وكما حرص المالك على توفير ما يحتاجه الرقيق من المأكل والمشرب والملبس، بل وإيجاد زوجة له والعناية به وبذريته والسماح له بالعمل لفائدته، مما يدلل بشكل عام على مدى العلاقات الإنسانية بين الطرفين، كما أمتهن الرقيق أعمالا وحرفا شتى وعملوا

كعمال أحرار في شتى صنوف العمل سواء تلك الأعمال الهامشية أو تلك التي تحتاج إلى القوة والتحمل والصبر أو التي تعتمد على الخبرة والحرفية والمهارة، كما نجح عدد من الرقيق في امتلاك الرقيق وتمتع عدد منهم بمكانة وحظوة لم يتمتع بها غيرهم من الأحرار.

لقد كانوا وبحق عنصرا فاعلا ونشطا لا غنى عنه وتعد تلك الأعمال التي أمتهنوها دعائم للاقتصاد الوطني سواء في سلطنة زنجبار العربية أو في شرق إفريقيا، ووفروا عمالة حرفية فنية كان المجتمع في حاجة ماسة لها في مناحي الحياة المختلفة وفوق هذا وذاك كان الرقيق لا يكلف مالكه شيئا سوى ذلك المبلغ الذي دفعه عند الشراء أول مرة بينما كان الرقيق يقوم بكل ما يطلب منه ويكون مستعدا لتلبية الحاجة متى شاء مالكه.

الهـوامـش

1- R.N.Colomb.Slave Catching in the Indian Ocean. London:Longman,1873. p.390. Edward Alpers.The East Africa Slave Trade.Nairobi:East Africa Publishing House ,1967.p.13. R.W.Beachey.Acollection of Documents on The Slave Trade of Eastern Africa. London:Rex Collings.1976.p.8..

بنيان سعود تركي. إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية 1897م. دراسة تاريخية. جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب. الحولية (13)1993. ص11.

2 - . المرجع السابق. ص 11-12.

3 - سعيد بن علي المغيري. جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار تحقيق عبد المنعم عامر سلطنة عمان : وزارة التراث القومي 1979. ص 190.

من المفيد الإشارة إلى وجود رقيق في سلطنة زنجبار العربية من مناطق خارج القارة الإفريقيا (الأحباش من الحبشة — والجريج من أوربا والأنجزيجية من جزر القمر)

4 - المصدر السابق.

Abdulaziz Y.Lodhi.The Institution ofSlavery in Zanzibar and Pemba.Uppsala:The Institute of African Studies.1973.p.8. J.Christie.Cholra Epidemics in East Africa.London:Macmillan.1 876.p.303.

5 - تركي، بنيان. إلغاء الصفة القانونية.ص61. جمال زكريا قاسم. «العرب والرق في أفريقيا» (ندوة) مسألة الرق في أفريقيا بحوث ودراسات. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.1985 .ص22.جون كيلي، بريطانيا والخليج 1795-1870، ترجمة محمد أمين عبد الله، الجزء الثاني سلطنة عمان: وزارة التراث القومي. ص4.

Colomb,N. Slave Catching in the Indian Ocean.p.41.

6 - جمال زكريا قاسم،. دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا. الإمارات العربية المتحدة. دار زايد للتراث والتاريخ. 2000. ص 278.

Genesta Hamilton. Princes of Zinj, Rulers of Zanzibar.london:Hutchinsond'co.1957.p.90.

7 - فيتزنزو. تاريخ السيد سعيد سلطان عمان. ترجمة محمود فاضل. بيروت: الدار العربية للموسوعات. 1988 ص 152.وحول الجانب الإنساني للسيد سعيد بن سلطان أنظر:.سالمة بنت سعيد بن سلطان.مذكرات أميرة عربية. ترجمة عبد المجيد القيسي. سلطنة عمان : وزارة التراث القومي. 1983.ص253. وحول موقف الديانات السماوية من الرق والاسترقاق أنظر عبد السلام الترمانيني. الرق ماضيه وحاضره. الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. نوفمبر. 1979.

8 - Great Britain.Parliamentary Papers.(hereafter cited as:P.P.)1898,lx-Correspondence respecting the Abolition of the Legal Status of Slavery in Zanzibar and Pemba.p.394.

James.Christie.»Slavery in Zanzibar As It Is.» In Frazer,Tozer and Christie.The East Africa Slave Trade.London:Harrison.1871,p.36.

9 - ترك جيرام سوجي عند وفاته ثلاث ملايين دولار عملة صعبة نقدية

see Public Record Office.Foreign Office Record.84vol.1391no.58.Memorandum by Sir Bartle Frere.regarding Banian or Native of India in East Africa.Inclosure 1 in Frere to Granvile 16 April,1876(hereafter cited asF.O. the Memorandum). also:C.E..Russel. General Rigby,Zanzibar and the Slave Trade.London:Allend'Unwin.1953.p102.

10 - حول دور الهنود المباشر وغير المباشر في تجارة الرقيق أنظر الأعمال التالية: تركي، بنيان. إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار.مرجع سابق. بنيان سعود تركي. الجالية الهندية في شرق إفريقيا بين هامرتون والسيد سعيد 1832-1856م. جامعة القاهرة, المؤرخ المصري. العدد(13).1994. بنيان سعود تركي. الجالية الهندية في شرق إفريقيا في عهد السيد برغش بن سعيد 1870-1888م. جامعة دمشق.دراسات تاريخية. العدد 81-82. 2003

L.W.Hollingsworth.Asian of East Africa.London:Macmillan.1960.p.21.see also: F.O.84/1391. n0.58.(the Memorandum)

وقدر عدد من يخدم الهنود والأوربيين والأمريكيين من الرقيق في حدود 1000.

Abdul Sheriff.Slaves,Spices d>Ivory in Zanzibar.Londou:James Curry.1987.p.149.

(ويعد الجنرال رجبي- الذي اصبح القنصل البريطاني في زنجبار عام1858 م- من الذين ساهموا في محاربة الرق وتجارة الرقيق ومع ذلك كان لديه عدد من الرقيق، وعندما غادر زنجبار عائدا إلى

وطنه الأم بريطانيا عام 1861م أخذ معه ولدين صغيرين من الرقيق لخدمته

F.D.Ommanney.Isles of Cloves.London:Longman,Green and Co.1955.p.68.

كيلي، جون. بريطانيا والخليج. ص.432.

11 - John Gray.History of Zanzibar From the Middle Ages to 1856.Oxford:Unversity Press,1962.p.256. Norman Bennett.The Arab State of Zanzibar. London:Methuen.1978.P.68.

P.P..1898 lx. Correspondence respecting the Abolition. p.31.GreatBritain.Parlimantary Papers.1896LIX.Correspondance respecting Slavery in the Zanzibar Dominions.p.394.

12- Ibid.no.10. 186،189 .المغيري،سعيد. جهينة الأخبار. ص

13 – تركي، بنيان. الجالية الهندية في شرق إفريقيا بين هامرتون والسيد سعيد. ص38، تركي، بنيان. الجالية الهندية في شرق إفريقيا في عهد السيد برغش.ص169.

F.O.84/1391.n0.58.(the Memorandum).Fredrick Cooper.Plantation Slavery of the East Coast of Africa.New Haven:Yale University,1977.pp.141-143..

Sheriff.Abdul. Slaves,Spices d'Ivory in Zanzibar.p.147.

14 - Christie, James.»Slavery in Zanzibar As It Is.p.46.P.P.1898lx Correspondence respecting the Abolition p.47.Ommanney ,F.Isles of Cloves..p73.

Hollingsworth,L.Zanzibar Under.p.137.لا معظم سلاطين زنجبار أبناء محظيات وعلى سبيل المثال الحصر السيد برغش والسيد خليفة والسيد علي، أضف إلى ذلك أن للسيد حمود ثلاثة أطفال من محظية

P.Plx.1898.. Correspondence Respecting the Abolition.pp76-77.Arthur H.Hardinge. Adiplomat in the East.London:Jonathan cape Limited..p.112

15 - Ibid.p.360.Robert Lyne.Zanzibar in Contemprory Times.London:Hurst and Blacket.1905. p179.princes.p.90. Newman Henry Stanley.Banani:The Transation from Slavery to Freedom in Zanzibar and Pemba.London:Hardley Brothers.1888.p.119. جمال، قاسم،.دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا. ص 278.

16 – سلطان، سالمة. مذكرات أميرة عربية. ص 250-251.

17 – المغيري، سعيد.جهينة الأخبار. ص. 189.

18 – تركي، بنيان.إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار.ص11.

Norman Bennett. The Arab State of Zanzibar. p.28.49.68. Lyne, R. Zanzibar Contemporary. p.175. Sheriff. Slaves, Spices. P.37 Edward Alpers. The East Africa Slave Trade. Nairobi: East Africa Publishing House, 1967. p.10.

19 – تركي، بنيان. الجالية الهندية في شرق إفريقيا بين هامرتون والسيد سعيد.ص16.

L. Hollingsworth, The Asian of East Africa. London: Macmillan. 1960. p.110.

20 – تركي، بنيان.إلغاء الصفة القانونية للرق. ص.11.

Sheriff, Abdul. Slaves, Spices d'Ivory in Zanzibar. p.53-54. .Lyne, Robert. Zanzibar in Contemprary Times..p.39.

انظر رودلف سعيد روث. السيد سعيد بن سلطان 1791-1856. سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار. ترجمة عبد المجيد القيسي. بيروت.الدار العربية 1988. ص 162-163. جون كيلي، بريطانيا والخليج. ص.27.

21 - Hollingsworth, L. The Asian of East Africa..p.22,110. H. Chattopahyya. Indian in Africa. Calicutta, 1970. p.395. F.O.84/1391.n0.58.(the Memorandum).

22 - Ibid.

كان الوكلاء الهنود يجنون ثروات طائلة من وراء تجارة الرقيق ولهذا عملوا على عدم وقف هذه التجارة المربحة. كما أن الهندوس لا يعتبرون الاسترقاق جريمة أخلاقية، ولهذا فإن امتلاك الرقيق والاستفادة بهم لا غبار عليه. وأنهم القنصل البريطاني جميع الهنود المستقرين في شرق إفريقيا بأنهم سماسرة وتجار رقيق وركز على دور ملتزم الجمارك. تركي.الجالية الهندية في شرق إفريقيا بين هامرتون والسيد سعيد 1832 - 1856.ص 40 تركي، بنيان.الجالية الهندية في شرق إفريقيا في عهد السيد برغش. ص169.سلطان، سالمة.مذكرات أميرة عربية . ص.247,

Sheriff, Abdul. Slaves, Spices d'Ivory in Zanzibar. p.53. P.P.lx.1898. Correspondence Respecting the Abolition. p.40.

P.P.1868 VOL.56.ClassB.Slave Trade.Inclosure 1 in no.79..

Colomb, R. Slave Catching in the Indian Ocean. p.34

23 – سلطان، سالمة. مذكرات أميرة عربية. ص. 253.

24 - Christie.James.»Slavery in Zanzibar As It Is.".p.31. Colomb,R.N. Slave Catching in the Indian Ocean.p.34.

Genesta Hamilton. Princes of Zinj,The Rulers of Zanzibar.london:Hutchinsond>co.1957.p.

المغيري،سعيد. جهينة الأخبار. ص190. 90.

25 – المصدر السابق. ص 190.

Christie.James.»Slavery in Zanzibar As It Is.".p.31..Lodhi, Abdulaziz Y.The Institution ofSlavery in Zanzibar and Pemba..p.6..

26 - Ibid.pp.313-314., P.P.lx.1898.Correspondence Respecting the Abolition.p.47. Russel, C.E.General Rigby,Zanzibar and the Slave Trade..p.334. Harding,A.Adiplomat in the East.p.358.

27- Ibid.P.P.1896LIX.Correspondance respecting Slavery.no.11.

28 - Russel, C.E.General Rigby,Zanzibar and the Slave Trade..p.102. Ommanney.F.Isles of Cloves.,.p.68.

أغلب الرقيق المصدر خارج شرق إفريقيا كان يستخدم في الصيد أو الغوص على اللؤلؤ أو للخدمة العسكرية.

Gwyn Campell.Madagascar and the Slave Trade.(1810-1895) Journal of Africa History.,1981,vol,22,pp.209-212.Peter Collister.The Last Days of Slavery,England andEast Africa Slave Trade 1870-1900.Nairobi,1961.p66

29 - R.Coupland.East Africa and its Invaders.From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856.Oxford: Clarendon Press.1938.,.p.192. Ommanney.F.Isles of Cloves.,.p.68.. Alpers, Edward.The East Africa Slave Trade.p.9

30 – وكانت القنصلية الفرنسية في زنجبار والسفن الحربية الفرنسية تحمي هذا النوع من الاتجار الذي لا يدفعون مقابله رسوم جمركية.

Lyne,R.Zanzibar.p.64. Gray, John.History of Zanzibar p.256.

Hollingsworth,L.Zanzibar Under.p.133.

يعتقد أن أبرز من لجأ إلى هذا الأسلوب هم اليمنيون الحضارمة من (الشحر) وكانوا يشترون قطعة أرض أو مزرعة في مدغشقر أو أحدى الجزر التابعة لفرنسا ومنها يحصلون على حق رفع العلم الفرنسي. Ommanney.Isles of Cloves.p.68

31 – المغيري، سعيد.جهينة الأخبار.ص 186. Hamilton,Gensta Princes of Zin.p.90.

32 – سلطان، سالمة.مذكرات أميرة عربية.ص. 247. وقد قدر عدد من يقومون بالأعمال الحرة العمال اليوميين في عام 1871م في حدود 10000-15000 رقيق.

Sheriff.Slaves,Spices d'Ivory.p.149.Fraser.H.A.Zanzibar and the Slave Trade. In Frazer,Tozer and Christie.The East Africa Slave Trade.London:Harrison.1871.p15.

33 - Hollingsworth,L.ZanzibarUnder.p.139.P.P.lx.1898.Corresponde nce Respecting the Abolition.p.47

34 - Ibid

35 - P.P.1896LIX.Correspondance respecting Slavery.

36 -Ibid..

37 - Ibid..Hamilton,Gensta Princes of Zing.p.90.Newman,Henry.Banani.p.34.Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean.p.59.

المغيري،سعيد.جهينة الأخبار. ص186.

38 – المصدر السابق. ص190،189.

P.P.lx.1898.Corresp ndence Respecting the Abolition..p.31. Sheriff, Abdul.Slaves,Spices d'Ivory in Zanzibar.p.150. Lodhi.The Institution of Slavery in Zanzibar and Pemba.p.7

39 - Newman,Henry.Banani.p.36. Lyne, Robert.Zanzibar in Contemprary Times..p.176.

فلا عجب أن صدر قرار بمنع العمال والحراس في سلطنة زنجبار العربية في عام 1891م من الع خارج زنجبار بسبب نقص العمالة المحلية.

Christie.James.»Slavery in Zanzibar AS It Is.".p.312.

40 -. Great Britain.Parlimantary Papers.1892.LXXIV.Papers rlative to Slave Trade in Zanzibar.p.56-. Abdul Sheriff.Slaves,Spices.p.150.

41 – جمال، قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا. ص 278. أحتفظ السيد سعيد بحقه احتكار تجارة العاج بين نجاني وكلوة أنظر:

Ronald Oliver,Gervase Mathew.History of East Africa.vol,1.p.224.

42 – Ibid.p.108

تركي، بنيان.الجالية الهندية في شرق إفريقيا بين هامرتون والسيد سعيد.ص. تركي، بنيان.الجالية الهندية في شرق إفريقيا في عهد السبد برغش بن سعيد. ص187-151. Nicholas.C.S. The Swahili Const.New York.1971.pp.23-204 من بين التجار الذين موهم الهنود حميد الدين المرجبي وسعيد بن سلطان نفسه الذي كثيرا ما يلجا للتجار الهنود عند الحاجة. Abdul Sheriff,Ed Ferguson.Zanzibar under Colonial Rule.London:James Currey.1991.p.168-9

43 – لعل ضمن الأسباب التي دفعت بريطانيا للتدرج في محاربة الرق ما تدره عليها تجارة القوافل من فوائد مالية حيث كانت القوافل تحمل بضائع من ضمنها بضائع بريطانية كالأسلحة والذخائر التي تجد لها سوقا رائجا في الداخل. تركي، بنيان. الجالية الهندية في شرق إفريقيا في عهد السبد برغش بن سعيد.. ص173،167. Sheriff, Abdul,Ed Ferguson.Zanzibar under Colonial Rule..p.165-71.

44 – .Slave Catching in the Indian Ocean..p.31.Coupland: R. East Africa and its Invaders. p.305.

45 – سلطان، سالمة. مذكرات أميرة عربية. ص. 249.

. Ommanney ,F.Isles of Cloves..p.59

46 - Hamilton,Gensta Princes of Zin.p.86.

47 - Ommanney ,F.Isles of Cloves.P62

48- Ibid.

49-.. Hollingsworth,L.Zanzibar Under.p.158

50-Ibid.p159.

51 – قاسم، جمال. دولة البوسعبد. ص 278،277،274.

Princes of Zin.p.86,87. Hamilton,Gensta

Ommanney ,F.Isles of Cloves..p.62.

. Hollingsworth,L.Zanzibar Under.p.158.

52- Ibid.p.14.,

53- Gray, John.History of Zanzibar p.142.

54 – المغيري، سعيد. جهينة الأخبار. ص 186.

55 – تركي، بنيان.إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية1897م. ص55.

P.P.1896LIX.Correspondance respecting Slavery.no.11. Harding,A.Adiplomatin the East.p.116.

56 - Ibid. P.P.lx.1898.Correspondence Respecting the Abolition.p.31.